راهن العلوم الاجتماعية في الجزائر من خلال مؤشرات النشر و الحرية الأكاديمية

the current situation of social sciences in Algeria through publication and academic freedom indicators

فكروني زاوي [*1]،

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، zaoui.fekrouni@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04./02 تاريخ القبول: 2021/05/08 تاريخ النشر: 2021/06/03

ملخص:

الهدف الأساس من المقال ،هو تقديم بعض الملاحظات المتعلقة بالمؤشرات الخاصة بالنشر و الحرية الاكاديمية ، و من تم ربطها براهن العلوم الاجتماعية في الجزائر، فمهما يقال و يردد من خطابات ، إلا ان واقع الحال يشير إلى حقيقة أن وضع ميدان العلوم الاجتماعية يتم و يتحدد وفق اليات أخرى مغايرة ، ه تتمثل في قواعد تنظيم الحقل ذاته وهكذا فنحن عندما نتحدث هنا عن "راهن العلوم الاجتماعية في الجزائر" فإننا نتحدث عن فاعلين في ارتباطهم بالظروف المحددة لممارساتهم و وجودهم، بمعنى " الحقل " كما يتحدد من القواعد و الرهانات التي تأطر المشتغلين فيه

كلمات مفتاحية: العلوم الاجتماعية. النشر ، الحرية الأكاديمية، الجزائر.

Abstract:

The main objective of the article is to present some observations concerning certain indicators of publishing and academic freedom, and relate them to the current state of social sciences in Algeria. Whatever it is said and repeated in certain speeches, however, the reality indicates that the field of the social sciences was made and determined according to other different mechanisms, namely the rules of organization of the field itself. Thus, when we speak here of `` the current situation of social sciences in Algeria '' 'we are talking about actors in their relationship with the conditions that determine their practices and their existences, but rather the 'field' as it is determined by the rules and the issues that frame those who work there.

Keywords :social sciences; publishing; academic freedom; Algeria.

[*] المؤلف المرسل: فكروني زاوي

1- مقدمة :

يتميز الحقل العلمي، بأصناف مختلفة و متعددة من أنماط علاقات العمل و التبادل بين المشتغلين. وبأصناف متدرجة من السلطة و الصراع و التنافس...إلخ. وهذه الميزة هي التي تعطي للحقل العلمي خاصية الحركية و التغير الدائم، فهو من جهة يتحدد وفق نمط العلاقات و السلطة التي بين أعضاءه، و من جهة أخرى ينتج و يعيد إنتاج الأوضاع المحددة لشكل و مضمون تلك العلاقات و السلطات التي تجمع بين أعضائه في نتاجاته الرمزية (**Latour Bruno , 2006 : 08**).

و بعبارة أخرى، فإن الباحثين هم نتاج الظروف القبلية القابلة للتغير بعملهم. و هكذا يكون نتاج الباحثين" *شكلا محددا من نشاطهم و طريقة خاصة في التعبير عن وجودهم، وأسلوبا مميزا لمعاشهم. فكما يعبر الأفراد عن حياتهم يكونون، و ما يكونون يوافق ما ينتجونه و الكيفية التي ينتجونه بها. و لهذا فإن طبيعة الأفراد تتعلق أساسا بالشروط التي تحدد وجودهم*"(**Marx Karl & Engels Friedrich, 1972 : 251**). و يمكن أن نضيف إلى هذه الشروط (أو الظروف) القيم الثقافية و الرمزية، و خصوصية الحقل. فالأفراد الذين يعملون و ينشطون في حقل معين، يتحددون هم أيضا و ينتجون وفق خصوصيات ذلك الحقل. أي أن الأفراد هم نتاج لاستراتجيات التكيف مع أو مواجهة تلك الظروف التي يفرضها عليهم الحقل المتواجدين فيه .

و باتخاذنا للحقل العلمي للعلوم الاجتماعية في الجزائر كموضوع بحثنا. يمكننا القول أن هذا الحقل له رموزه و قيمه و مكاناته، لهذا تنطبع المواقع التي يحتلها الأعضاء داخل هذا الحقل بعلاقات تبادل و تمايز خاصة، كما تنطبع أيضا بوجود مسافات تفصل بينهم. ذلك أن المشتغلين في هذا الحقل يرتبطون بعلاقات تراتبية تسير في البعدين الأفقي و العمودي. فالحقل العلمي عموما هو"نسق من التمايزات ونسق من المواقع" (**Bourdieu pierre, 1984 :62**) المحددة قبليا بمجموع القيم المميزة و الخاصة بالحقل العلمي ككل.

و الحقيقة أن إشكال الحقل العلمي للعلوم الاجتماعية في الجزائر، يكمن في مجموع القيم هاته، لأن التقرير الأممي لوضع العلوم الاجتماعية في شمال إفريقيا عموما و الجزائر خصوصا يقر بوضوح أن العلوم الاجتماعية " بالرغم من التطور المحسوس في الدعم الحكومي لبرامج البحث العلمي للعلوم الاجتماعية إلا أنه لا يبدو أنها قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها ودورها، فبسبب انقسام الجماعة العلمية و تكتلها الإيديولوجي و انتشار قيم الأبوية و الجهوية بينهم، أصبح من العسير لهذه العلوم احتلال موقع هام من البحث العلمي عموما " (l'UNESCO,2010 :67-98) . و الحق أننا نجد في الجزائر أن السلطة تتخذ أشكالا و صورا متعددة، لكن مصدرها واحد هو السلطة المركزية، فالعمداء و رؤساء المؤسسات العلمية يرسمون بقرارات حكومية فوقية و لا ينتخبون، و نفس الشيء بالنسبة للمخابر و وحدات البحث التي يقررها محكمون هم في الأصل "انتلواقراطيين" يجسدون نظام السلطة و منطقها أكثر من إرادة المعرفة و أصحابها*. وبذلك فالتقرير العالمي لوضع العلوم الاجتماعية (2010) يقر بأن مشكلة البحث في شمال إفريقيا عموما و الجزائر خصوصا، ليس في المؤسسات البحثية و العلمية بقدر ما هي في نسق القيم المؤطرة لعملها و للعلاقات التي بين أعضائها. بمعنى في نظام السلطة المعتمد داخل هذه المؤسسات***. و لعل أبرز مؤشر عن السلطة المنظمة للحقل العلمي يكمن في نظام النشر و التوزيع ، و الحرية الأكاديمية.

1 : النشر و التوزيع :

منذ سبعينات القرن العشرين، وضح لنا "**بورديو**" أن الأنشطة الثقافية و الفكرية جميعها، يجب أن يتم تحليلها وفقا لحدود و مصطلحات محددة. فإن سعي الأديب لتحقيق نجاح أدبي أو فني يمكننا تحليله بنيويا من خلال مصطلحات تشبه في بنيتها المصطلحات المستخدمة في العلوم، إلا أن التفاصيل بينهما تختلف اختلافا تاما. فالسلطة في العلم تختلف عن السلطة في الأدب، على الرغم من أن هاتين السلطتين يمكن الوصول إليهما عن طريق سبل متشابهة.و من هذه السبل نذكر : تقلد منصب عال في لجنة علمية لمركز بحث أو جامعة، انضمام إلى لجنة تحكيم في دورية علمية، وغيرها من الأمور التي تتم في الحالتين. إلا أن الأمر بالنسبة للعلم يشوبه شيئ من

الاختلاف، فالمعايير التي تؤثر في سلطة الأدب، تختلف بشكل ملحوظ عنها في مجال العلم. ذلك أن نشر عمل روائي، على سبيل المثال، ليس له نفس الرهان الذي يكون لعمل علمي، و الأسباب معروفة، إلا أنه سينظر إليه نظرة إيجابية في أقسام الآداب. أما في حقل العلوم، فإن المقالات و الأبحاث العلمية، هي التي تهيمن على الدوائر العلمية، بينما تلعب الكتب دورا ثانويا لأنها لا تحوي – على الأغلب – بين دفتيها على أخر ما توصل إليه البحث العلمي المتخصص.

قد يتفق جميع الباحثين أن المنشورات العلمية تجسد قدرا كبيرا من السلطة لأنها تمثل أساس الذي يبنى عليه المستقبل المهني العلمي لأي باحث أو مشتغل. وقد يتفقون كذلك على أن الدوريات و المجلات العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية، ليست كلها متساوية من حيث السلطة و السمعة و الحضور. لكن الأمر الجدير بالملاحظة في هذا المقام هو أن هذه المعاير متصلة ببعضها البعض. فالحضور و السمعة معياران متغيران يختلفان بشكل مستمر. فعندما نقول إن دوريات معينة تعمل على نطاق مصنف، بينما توجد دوريات أخرى تعمل على المستوى غير مصنف، فإننا بهذا نتحدث عن معيار متدرج و ليس تصنيفا دقيقا و صارما. و لعل نشر البحوث و الأعمال على مستوى الدوريات المصنفة يعد عاملا هاما في النشر العلمي للباحثين الجزائريين و غير الجزائريين، إلا أنه لا يجب النظر إليه أو فهمه على أنه الحد النهائي لأمال الباحث. إن الكيفية التي تغيرت بها الطبيعة المتدرجة لترتيب النشر و استبدالها بمعيار أخر مبني على تقسيم ثنائي هو أيضا جزء من ترسخ السلطة داخل الحقل العلمي. و بسبب التميز القائم على ثنائية غير المصنف و المصنف، نجد أن البنية الهرمية للدوريات العلمية عند الباحث الجزائري مثلا هي بنية ثنائية أيضا. فنجد أن النشر في الدوريات المصنفة يحتل قمة هذه الهرمية، بينما يقبع في الطرف السفلي من هذه الهرمية النشر في الدوريات غير المصنفة.

و فيما يتعلق بما نحن بصدده، نجد أن الدوريات العلمية في الجزائر لا تمثل آليات من أجل نشر العلم و الأفكار فحسب، بل أيضا بوابات تسمح بالعبور و الظهور لمن تسمح و تمنع من تمنع. و بذلك فهي تمنح سلطة و نفوذ كبير للقائمين عليها. فنشر مقال أو بحث في الجزائر يتطلب وجود شبكة علاقات قوية بين صاحب المقال و هؤلاء النافدين. وبذلك تتضح لنا حقيقة أن

الشهادة برسوخ باحث أو مشتغل بعلم في تخصصه في الجزائر تصير مرادفا لحيازته على سلطة تتجلى في قررات يتخدها يوميا داخل الحقل. و لكن إذا ما أردنا أن ننظر في الكيفية التي يستطيع بها أحد المشتغلين أو الباحثين الولوج إلى هذه المواقع، فنحن بحاجة إلى وضع هذه المسألة موضع التساؤل. من هم الذين يبحثون عن هذه السلطة في الحقل العلمي الجزائري؟. فهذه المسألة تعكس واقعا ملموسا، إلا أن هذا الواقع يعتمد في وجوده على نظام محدد للممارسة تلك السلطة.

لعل السبب وراء اهتمام المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بالدوريات المصنفة، يرجع إلى غياب محفزات النشر في الدوريات غير المصنفة بالدرجة الأولى، ففي الحقل العلمي الجزائري، نجد أن المؤسسات العلمية المختلفة كمراكز البحث و الجامعات و المدارس العليا، قد طورت على مر السنين نظاما طبقيا، يتسم بالتصلب و الضبابية.و هو نظام طرد أكثر منه نظام جذب.

و هذا النظام، لا يصب مباشرة في بنية السلطة الخاصة بالتخصص أو ميدان العلم لكامل الجزائر***، بحيث يصبح هو مقياس الجودة و مستوى مرجعي لقياس تطور المعرفة في هذا العلم أو التخصص على المستوى الوطني، بل يصب مباشرة في بنية السلطة للمؤسسات البحثية فقط. ولهذا نجدها لا تهتم و لا تأخذ بعين الاعتبار رهانات مثل : من يقرأ هذه الدورية؟ و أين ؟ و لماذا؟. و انما تخصها لأعمال أعضائها النافدين و غيرهم ممن لا ينتمون إليها و لكن لهم علاقات معينة بأعضائها. و بهذا ينشأ هيكل السلطة في الحقل العلمي ظاهريا على ثلاثة عناصر : المؤسسة العلمية، الأعضاء النافدين، و العلاقات الشخصية (التكتلات). و هذه الحقيقة مدركة جيدا من طرف المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في الجزائر .

اعتقدنا في البداية أنه من السهل تحليل كل من هذه العناصر لكي نوضح نظام النشر العلمي للعلوم الاجتماعية في الجزائر، إلا أننا وجدنا أن ثمة شبكة كثيفة و معقدة من التفاعلات و التأثيرات تترابط معا بطرق غامضة و ملتوية هي جزء أصيل من نظام الحقل العلمي الجزائري. ففي الواقع أن العناصر الثلاثة السابقة تتأسس بدورها على عنصرين متسترين هما اللغة و مواضيع البحث. لأننا تلمسنا من خلال ملاحظاتنا حقيقة واضحة و ملموسة داخل الحقل العلمي الجزائري، و هي أن المؤسسات و أصحاب السلطة و العلاقات الشخصية بين مختلف الباحثين، لا

تتأسس وفق عناصر الفكر أو الإيديولوجيا فقط، و إنما كذلك وفق عناصر اللغة (المعربين و المفرنسين) و وفق التخصص (تاريخ، فلسفة، علم الاجتماع...الخ).

ففي الثمانينات من القرن الماضي، كانت اللغة الفرنسية تتمتع بمكانة عالية و كبيرة في الحقل العلمي الجزائري للعلوم الاجتماعية، فقد كان الباحث وقتئذ يحتاج إلى معرفة هذه اللغة أو لغة أجنبية أخرى ليضل مطلعا على أخر ما وصل إليه العلم في ذلك الوقت. و لأن اللغة الفرنسية بالدرجة الأولى كانت محل دعم الدولة، فالدوريات التي كانت تنشر باللغة العربية كانت تعاني مشكلة الانحسار و عدم الانتشار. لكن الأمر تغير في فترة التسعينات من القرن الماضي حيث عرفت هذه الفترة نزوعا سياسيا إلى التعريب(**Remaoun Nouria, 2003**) في جل المؤسسات الاجتماعية و العلمية منها، و ما صاحبه من تمييع التكوين و التعليم الخاصين باللغات الأجنبية في النظام التربوي. كل هذا جعل الدفة تميل إلى المعربين على حساب المفرنسين. وفتح الباب على مصرعيه للغة العربية لتكون هي لغة العلوم الاجتماعية و الإنسانية. الأمر الذي أدى إلى وضع الباحثين المفرنسين في وضع حرج، فإما أن يتحولوا إلى اللغة العربية أو يعانوا من التهميش و التراجع.

وعلى ذلك فإن التقلبات السياسية جعلت حقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية يتطور بشكل تدريجي إلى نسق ثنائي الطبقات في مستويين متباينين في الظاهر، لكنهما مرتبطين في الجوهر، الأول مبني على أساس النشر: فنجد طبقة مصنفة و طبقة أخرى غير مصنفة، و المستوى الثاني نجده مبني على اللغة فنجد المعربين و المفرنسين. وكلا المستويين يحتويان على مركب معقد من مقاييس تقييم الجودة، و السياسات المؤسساتية، بل أحيانا السياسة فقط دون غيرها[****].

في مثل هذه الأوضاع، تكون اللغة رهانا أساسيا في تحقيق الخبرة أو الامتياز العلمي، و عليه يمكننا تفسير الصراعات الدائرة بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالعربية، بالبعد الرمزي للسلطة العلمية بالمعنى الذي نستعمله لهذه الكلمة، أي أن المالكين لكفاءة أو لخبرة معينة يدافعون على قيمتهم الخاصة كمنتجين لمعرفة و أفكار من خلال الدفاع عن أدوات معينة تلائم منتجاتهم اللغوية الخاصة.

هذا الواقع دفع الباحث الجزائري إلى تبني فكرة أن مهمة البحث في ميادين الإنسانية و الاجتماعية في الجزائر، يقتصر على مجرد الترقية المهنية داخل الحقل العلمي، و التحصن من أجل رد أي ضرر ممكن. و لعل هذا هو سبب تبنى البعض من المشتغلين لنوع من الفردانية، التي تتجسد من خلال تحديد انتماءاته المؤسسية أو الاجتماعية، و أنماط تفاعلاته التي تتراوح بين الانعزال و سطحية التواصل مع الباحثين الأخريين. و هي أوضاع تدفع بالباحث إلى تبني ممارسات المبنية على التدبر الفردي لرهانات وجوده داخل الحقل العلمي. كالمحسوبية و الواسطة(**Guerid Djamel**,2007 :303-304) .و الناتجتين عن عدم الوضوح و الشفافية داخل الحقل العلمي.

فنظام النشر داخل الحقل العلمي الجزائري يمثل إحدى المحفزات الأساسية لانتشار قيم المحسوبية و التكتلات و الضبابية. وبتالي لانتشار مشاعر اللامساوة و عدم تكافأ الفرص (**Dubar .Claude** ,1991 :81) ، و إن كان في الواقع انتشار هذه القيم هو تحصيل حاصل نتحمل مسؤوليته كلنا و ليس البعض منا مهما كانت المبررات.

2: الحرية الأكاديمية:

الحرية الأكاديمية، ليست سلوكا محددا، ولكنها منظومة متعددة الجوانب .فالمقصود بها، أن يستطيع الباحث معالجة المواضيع المدروسة، وإعطاء موقفه منها، بدون قيود صارمة، أو قوالب مفروضة. و للحرية الأكاديمية، توابع هامة، لأنها مفضية للنشر، وحرية الدعوة لهذا الفكر أو ذاك، وبالتالي فهي تشمل حرية التعبير، وحرية الرأي. مما يجعلها تغطي العديد من المجالات، العلمية والفكرية والسياسية والفنية .

بهذا المعنى المتكامل، تمثل الحرية الأكاديمية، آلية عمل العقل ومعالجته لأمور الحياة، بكل ما يشمله ذلك من تشكيل للوعي، وصناعة الثقافة و المعرفة. و مع هذا فالحرية المقصودة هنا، ليست حرية الفرد، فيما يخص نفسه، وأفكاره الخاصة، بل هي حرية المبدع والمثقف والفنان والكاتب والعالم، فيما يخص أداء دوره (أومليل علي،2005 :82) .

والواقع، أن مناقشة قضية الحرية الأكاديمية في حقل العلوم الاجتماعية، تدخلنا مباشرة في التباس***** بين حدود هذه الحرية في العلوم الاجتماعية، و بين أولوية الحرية في بناء معرفة

اجتماعية، ولكن هذا الالتباس المفترض .في تصورنا .هو أحد تجليات المسألة، ولكنه ليس كل شيء. بل هو في الواقع تصور متحيز، يجعل الحرية منطوقا حقوقيا، أكثر منها ممارسة، فالحرية التي نقصدها، هي التحرر من القوالب المفروضة للممارسة البحثية أو التي يسميها "**بورديو**" بالطقوسية المؤسساتية.

فالباحثون الجزائريون يختارون موضوعاتهم حسب اهتماماتهم الشخصية، و هم بهذه الحرية في الاختيار يقومون في نفس الوقت- بوعي أو لا- بتغيب القضايا الاجتماعية الكبرى، و الجري وراء قضايا وهمية صورتها لهم تلك الطقوسية أنها مهمة . فالباحث الجزائري في أغلب الأحيان يقوم بتجزئة القضايا الاجتماعية ودراستها كمشكلات في حد ذاتها بوصفها ظواهر مستقلة أو مشاكل اجتماعية تتطلب ما يسمى بالتدخل العلمي أو الفكري، الذي يتحسس موضع المشكلة فقط وتفريغها من محتواها الفعلي (سموك علي،2009). و هو الأمر الذي يفرض على الباحثين قوالب معينة في تناولهم لهذه الظاهرة على نفس نمط "ميرتون"، أي ضمن قوالب المحافظة و إعادة التوازن، المبنية على أهداف التعرف والتصنيف والتفسير بما يخدم هدف حفظ الوضع العام(ساري سالم،2005: 58-59). و قد ندعم هذا القول بتأمل بسيط لنمط البحوث السائد في الجامعات الجزائرية على مختلف المستويات من ليسانس إلى دكتوراه (عبد الكريم بزاز، 2004 : 177).

و لنا أن نتساءل الآن هل هذه هي فعلا الحرية الأكاديمية التي تكلمت عنها المواثيق[******] و المعاهدات؟ أم أننا نتمتع فقط بحرية واحدة من الحريات الأكاديمية؟

لا نعتقد ذلك، و السبب في اعتقادنا هذا، هو معرفتنا بالتحديات التي يفرضها نظام الحقل العلمي الجزائري، فهو يكرس الفردية والنرجسية والتعصب العلمي، و الزبونية و إقصاء الأخر العلمي، والعبث بأخلاقيات الممارسة العلمية(، والاستسهال، وما إلى ذلك من ممارسات وقيم قد يطول المقام بالإفاضة فيها وتفسيرها ورصد نتائجها المعوقة لمسارات البحث العلمي الجاد.

نعم هناك حرية شكلية يضمنها القانون و الخطابات الرنانة، لكن الممارسة الفعلية و اليومية للباحثين معاكسة تماما لذلك. سواء على مستوى الحرية الأكاديمية المؤسساتية أو

الفكرية، و إن كانت أسباب ذلك معروفة لدى الجميع. فكلنا نعلم أن تمويل البحوث العلمية يتم في مجمله من السلطة الوصية. كما يعلم الجميع أن الدولة هي الزبون و المستهلك الأول للبحوث الاجتماعية و الإنسانية. لكن ليس هذا ما نريد أن نبحث فيه و إنما نريد البحث في تلك القيود اللارسمية و العرفية التي تعيق الباحث داخل الحقل العلمي.

في البداية يجب الإشارة إلى حقيقة أن المؤسسات البحثية المتخصصة بالعلوم الاجتماعية تضع أمام الباحثين إطارا تقليديا لاختيار الموضوعات باستثناء حالات لا يمكن القياس عليها، ولهذا فمعظم مؤسسات البحث الاجتماعي تعمل بدون هدف عام واضح و تسير بأساليب جامدة، لذا فهي لم تنجح في تناول القضايا الحيوية في المجتمع بالتحليل[*******]. بل ولم توفق في دراسة ما عرضت له من موضوعات، فأصبح الذي يحكم اختيار مواضيع البحوث ومجالاتها عوامل فردية خاصة بالباحثين أنفسهم و بالباحثين النافدين داخل تلك المؤسسات و التي تتم وفق ما تمليه الاهتمامات الشخصية أو تأويلهم الخاص لاتجاهات السلطة السياسية، أو ميدان عمل أو سهولة جمع المادة أو نوع التكوين الذي حصل عليه أو تأثره بنمط البحوث الذي يجري بالبلد الأجنبي الذي تلقي هو أو أساتذته تعليمه فيه. وحصيلة ذلك كله غياب القضايا الكبرى التي يفترض أن تكون لها الأولوية في البحث.و في نفس الوقت فتحت الأبواب أمام أولائك الذين يقتاتون من البحث العلمي ويتعاملون معه كبضاعة جدواها العائد المالي حتى لو كان مصدره استغلال الآخرين.

فواقع الحقل العلمي للعلوم الاجتماعية في الجزائر، يشهد طغيانا لممارسات خاصة، لدرجة جعلتها قوالب عرفية مفروضة على الكل، لا يجوز الخروج عليها، فالخروج هنا يواجه بتهم تبدأ بالتخلف، وتنتهي بالابتداع .وليس في ذلك مبالغة، فالباحث الجزائري يفرض عليه نموذج عمل، له صفة مؤسسية، أي أنه مدعوم بالنظام، ومفروض بسلطة النافدين. وعندما يحاول هذا الباحث، إبداع طريقته الخاصة، فإنه يواجه بموقف الإقصاء و التهميش(85: 1989, **El-Kenz ali**).

لكن هل هذا كفيل بإيضاح المسألة في كليتها؟ في الحقيقة لا نعتقد ذلك . ذلك أن المشتغلين أنفسهم لهم نوع من التباس في تصورهم الخاص لمسألة الحرية. هذا الالتباس يذكرني بقصة رواها أحد الباحثين العرب في إحدى المجلات العربية حول الصندوق الياباني. فخلال سنوات الحرب ومع ازدياد حالات الحروق. اعتقد أو سمع الناس أن أفضل مرهم للحروق هو عرق الضفدع، وكان

يتم الحصول عليه بوضع ضفدع في صندوق كل جدرانه من المرايا، فما إن يرى الضفدع صورته من كل جانب حتى يصاب بالرعب ويفرز مادة ذهنية، يجري كشطها عن المرايا واستخدامها في المرهم المنشود.

تذكرت القصة والمشهد داخل الصندوق واهتديت إلى ما يؤرق البال وتخيلت كيف وكم من الصناديق والضفادع والمرايا عرفنها ونعرفها الآن.

قد لا نكون مخطئين إذا قلنا أن الحقل العلمي في الجزائر موضوع برمته داخل إحدى الصناديق اليابانية، تجبر معظم المشتغلين فيه في ظروف مرعبة على تبرير البقاء والدفاع عن جدرانه الرهيبة من اجل إطفاء الحرائق بالخوف... كيف بدأ الاستثمار في الخوف وأصبح الخوف فعلا أعظم الشر كما يقول "برتند رسل" في مجتمعنا و مؤسساتنا. هل يرجع إلى ثلاثية "فرويد" الخطيئة - العقاب – الندم.أم إلى فكرة "أريك فروم" حول الخوف من الحرية أم إلى ثلاثية "الجابري" القبيلة - العقيدة - الغنيمة التي تتخلل ثلاثيته حول العقل العربي أم إلى أحادية البعد "ماركيز".

يقول "على حرب" في كتابه " أوهام النخبة أو نقد المثقف" أن أكبر أوهام المثقف العربي هو وهم الحرية، لأنه يمارس معنى الحرية و ليست الحرية، لأن هذا المثقف لا يملك الحيز الإدراكي (الثقافي) لمعنى و مفهوم "الحرية"، و هو يقصد الحيز الإدراكي مجموع القيم و التصورات الاجتماعية و الثقافية******** للحرية. فهو يرى أن العربي عموما يفهم الحرية من خلال ثنائية نهاياتها القصوى extrémité (من الفوضى الشاملة إلى الخضوع التام). ولذلك فهو لا يمارس الحرية المسؤولة أي تلك المحددة وفق الحق و الواجب.

يسمي"بورديو" هذا الحيز - وفق فهمنا- "بهابيتوس" أو الاستعدادات الثقافية Les Dispositions culturelles . فالثقافة في هذه الحالة تمنح للفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية، مجموعة من الاستعدادات تشكل مصفاة ومنظار جاهز وحاضر في كل وقت تهيكل سلوكه وتحدده وفق هذه الاستعدادات التي استذمجها الفرد من محيطه الاجتماعي والثقافي سواء داخل مؤسسات المجتمع أو خارجها، تنمط سلوكاته و تهيكلها وتحدد مجال اختياراته. و بتالي يعيد إنتاجها عبر سلوكاته.

إذا ما أسقطنا هذا المنظور على الحالة الباحث الجزائري، فنحن ملزمين للعودة إلى التمثل الاجتماعي للحرية. ولكن أي حرية؟ في الحقيقة أن تمثل الحرية في المجتمع الجزائري كان دوما مرتبطا بتمثله للخوف أو ما يسمى في أدبيات علم الاجتماع بثقافة الخوف (لبيب طاهر،2006 : 07).

فبالإضافة إلى تقديره السلبي لمكانته و دوره الاجتماعي(فكروني زاوي،2012 : 117) بالمقارنة مع فئات أخرى كالسياسي و العسكري، و شعوره بالعجز و التبعية لهذه الفئات، فهو فرد من مجتمع مرعوب و مغلوب على أمره، يعاني من خوف مزمن يسكن قلوب أفراده ويطاردهم، إنه خوف من كل شيء، ومن أي شيء، بصرف النظر عن مصدره، أو قربه منهم، أو بعده عنهم*********. فكيف نريد أن يكون هذا الباحث قوي العزيمة و حامل مشعل الحرية، و هو يرى من حوله الخوف و الرعب. و لهذا فلا عجب إذا وجدنا الباحث الجزائري يختزل مفهومه و ممارسته للحرية داخل الحقل في التعبير عن رأيه فقط. لكن هل يؤخذ بهذا الرأي ؟.

في الواقع أن الباحث العادي لا يؤخذ أبدا برأيه داخل الحقل العلمي، و إنما ممارسة التعبير عن الرأي تدخل ضمن لعبة الديموقراطية الخاصة بنا و التي يمكن اختصارها في مقولة " قل ما شئت و نحن نفعل ما نشاء" أو الأجدر بنا تسميتها بمصطلح "حلمي سالم" " ثقافة كاتم الصوت"(حلمي سالم ، 2003).

خاتمة :

فيما عدى متغيرات التمويل و الوصاية الخاصة بإنتاج المعرفةفي العلوم الاجتماعية، ثمة بكل تأكيد علاقة وطيدة بين مؤشرات النشر و التوزيع و الحرية الأكاديمية ، و بين واقع العلوم الاجتماعية في الجزائر، و إن كانت هاته المؤشرات تعبر عن وجود بيئة غير مواتية للبحث أو لإنتاج

معرفة صادقة و فعالة . وبشكل عام أيضا، يمكن القول أنه ثمة ثلاثة وجوه للبيئة البحثية ، الأول له صلة بالعلاقات البينية التي تجمع بين المشتغلين و المحددة باللغة و التخصص وربما الايدولوجيا والدين أيضا، أما الثاني فهو يتصل بأولويات البحث وعلاقة الأوليات بالقدرة التواصلية لهذه العلوم مع المشتغلين أولا و مع الجمهور وصناع السياسات العامة ثانيا ، ومدى تجسيدها للمصلحة العامة أو الفائدة العملية . في حين ترتبط المسألة الثالثة بجودة البحوث. ويمكن القول هنا أنه لا مصداقية من دون جودة وكذلك لا جودة من دون حرية حقيقية.

المراجع و الإحالات :

1 - **Latour Bruno** , petits leçons de sociologie des sciences . Ed la découverte . 2 eme Edition 2006.

2 - Marx Karl & Engels Friedrich , l'idéologie allemande (première partie). Ed Sociales paris 1972.

3 - Bourdieu pierre , homo académicus . Ed minuit paris 1984.

4 - Conseil international des sciences sociales de l'UNESCO : Le Rapport mondial sur les sciences sociales 2010 Divisions dans les savoirs. 2eme chapitre , Rigas Arvanitis, Roland Waast & Abdel Hakim Al-Husban : Les sciences sociales dans le monde arabe. Instituts, issues et initiatives de recherche .

*** خلال الجامعة الصيفية التي نظمتها النقابة الوطنية للباحثين الدائمين، بفندق " مازفران" بزرالدة، اتفق المشاركون على أن مشكل البحث العلمي بالجزائر لا يقتصر على الجانب المادي فحسب، و إنما يحتاج إلى ضبط آليات وميكانيزمات تسيير تتم وفق معايير محددة، وهو ما يفضي إلى الحديث عن دور النخب العلمية وعلاقاتها المتوترة بالأنظمة السياسية القائمة. أنظر إلى "**باحثون ومختصون يكشفون: توتر العلاقة بين النخب العلمية والأنظمة السياسية وراء ضعف البحث العلمي" الجزائر نيوز 31 جوان 2009 .

**** بناء على الدراسة التي عرضها مدير مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة بجامعة ورقلة 11 – 14 نوفمبر 2004، فإن الجزائر احتلت المرتبة الـ 41 من بين 134 دولة شملتها الدراسة، وأوضح أن هذه النتائج الكارثية تستدعي إعادة نظر في الطرق المنتهجة في التسيير، وأضاف أن السبب يكمن في غياب مخطط و إستراتيجية وطنية تمسح باستغلال أمثل للموارد والإمكانيات المتاحة بغرض النهوض بالقطاع**

الاقتصادي، دون أن يتم الفصل بين البحث العلمي و التسيير المؤسساتي للمؤسسات العلمية التي تؤثر بدورها وتساهم في تطوير البحث العلمي.

***** هناك مشروع انجاز حركة الأرشيف المفتوح في الأوساط البحثية الجزائرية.و الذي يسعى إلى إتاحة التناول الحر والمجاني للإنتاج العلمي العالمي لصالح المجموعة العلمية الجزائرية. ويتمثل هذا المشروع في تصميم قاعدة بيانات محمولة عن طريق واجهة ويب وجملة من بروتوكولات تقنية ومنهجية تمكن الباحثين من إيداع بحوثهم مباشرة عن طريق الانترنت سمي النموذج "أرشيف آلج". وهو نظام يمس العناصر المتعلقة بآفاق تطوير الأرشفة المفتوحة في الجزائر. إلا أن الأمر لم يتوسع لحد الآن ليشمل جميع العلوم و التخصصات.لكن هذا لا ينقص من أهمية النشر في الدوريات العلمية ، لأن النشر فيها هو مكسب يقوي ويدعم موقع الباحث داخل الحقل العلمي الجزائري .**

5 - Remaoun Nouria ,« Eléments de réflexions sur l'enseignement supérieur en Algérie ». Meeting du Comité scientifique Arabe 14-15 mai 2003 - Le Caire

****** على سبيل المثال لا حصر أنظر إلى المرسوم التنفيذي رقم 258/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء وتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي. و المرسوم التنفيدي رقم 278/03 المؤرخ في 23 أوت 2003 المحدد للإطار التنظيمي لتوزيع الكتب و المؤلفات في الجزائر.**

6- Guerid Djamel, l'exception Algérienne , la modernisation à l'épreuve de société . Ed casbah . Alger 2007.

7 - Dubar .Claude , La socialisation. Construction de identités sociales et professionnelles, Paris, Ed Armand Colin, 1991.

8 - اومليل علي ،" الحريات الأكاديمية و المواثيق الدولية" . مجلة الهلال ، ا العدد 53 كانون الثاني 2005 .

******* أغلب الدراسات التي تناولت مسألة الحرية الأكاديمية تركز على هذه الحرية كحق للباحث بدون أن تربطه بتبعات هذه الحرية على نوعية الممارسة العلمية سواء في نوع مواضيع البحث أو الأفكار المعبر عنها. فالفاصل بين الحرية البناءة و الحرية الهدامة هو فاصل رفيع يتطلب الحذر في التعامل مع حدوده . للمزيد أنظر إلى : الشيخلي عبد القادر: البحث العلمي بين الحرية و المؤسسية دار المجدلاوي للنشر و التوزيع . عمان 2001.**

9 - علي سموك، إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من اجل مقاربة سوسيواقتصادية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في

اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 09 – 10 مارس 2009 .

10 - ساري سالم ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية : هموم واهتمامات ، نحو علم الاجتماع عربي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005.

11 - بزاز عبد الكريم ، "البحوث السوسيولوجية و الواقع الاجتماعي" علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر . دار القصبة . الجزائر 2004 .

****** **على سبيل الذكر لا الحصر إعلان ليما " الحرية الأكاديمية " الجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية ، المنعقدة في ليما في الفترة من 6-10، 1988 . و بيان اليونسكو التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين : الرؤية والعمل, المؤتمر العالمي للتعليم العالي ، باريس ، 5-9 أكتوبر 1998 .**

******* **للمزيد أنظر مداخلات أعمال الملتقى الوطني الثاني حول علم الاجتماع في الجزائر 11 – 12 نوفمبر 1997 . الصادرة ضمن مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع . كلية العلوم الاجتماعية . جامعة الجزائر العدد 01 . 2000 . لاسيما أعمال الورشة الأولى. و إلى : مداخلات الملتقى الوطني حول علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر. وهران أيام 4-5 و 6 ماي 2002. و التي نشرت ضمن كتاب من تنسيق و تقديم المرحوم عبد القادر لقجع: علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر. دار القصبة للنشر. الجزائر 2004** .

12 - El-Kenz ali , Données pour une analyse de l'intelligentsia en Algérie. Ed Bouchène Alger 1989.

******** **هناك شرح مستفيض حول التصور العربي للحرية في كتاب "فلسفة الحرية " الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية . و هو يضم مجموعة من البحوث المقدمة في الندوة السابعة عشر للجمعية الفلسفية المصرية 3 / 2009 .**

13 - الطاهر لبيب، من الخوف إلى التخويف: مساهمة في تعريف ثقافة الخوف، ورقة عمل قدمت في مؤتمر "ثقافة الخوف"، تنظيم جامعة فيلادلفيا عمان الأردن 2006

14 - فكروني زاوي ، النظام القيمي و بناء الفكرة لدى المثقف الجزائري. دراسة سوسيولوجية لعينة من باحثي العلوم الاجتماعية أنموذجا. أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في علم الاجتماع . كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية . جامعة جيلالي ليابس . سيدي بلعباس. 2012 .

15 - سالم حلمي ، ثقافة كاتم الصوت . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان . سلسلة مبادرات فكرية (33) 2003.